النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
مارس/آذار ١٩٩٣
MARCH 1993

آسيا الوسطى

اختطاف دعاة حقوق الإنسان

قام أفراد أجهزة الأمن في أوزبكستان باختطاف واحد من أبرز دعاة حقوق الإنسان في البلاد، وهو عبدومانوب بولاتوف، في مدينة بيشكك بمقاطعة كيرغيزستان، يوم الثامن من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، وذلك عقب انعقاد مؤتمر دولي حول حقوق الإنسان في دول آسيا الوسطى.

فبينما كان في وسط المدينة، قُبض عليه هو ومندوبين آخرين من أوزبكستان، وهما أوكتام بخموحميدوف وطاهر بكاييف، ثم زُجّ بهم في شاحنة صغيرة، وتم ذلك بموافقة سلطات أوزبكستان على مايبدو. واقتيدوا إلى العاصمة طشقند حيث وُجّهت لعبدومانوب تهمة «النيل من شرف وكرامة رئيس الدولة». وفي يناير/كانون الثاني، تمت محاكمته وحُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات في أحد معسكرات العمل، ولكن لم يلبث أن صدر عفو رئاسي عنه، وأُطلق سراحه.

أما طاهر بكاييف، الذي ينتمي للمعارضة، فقد أُعيد إلى مدينة بخارى التي يقيم فيها، ثم أُفرج عنه. كما أُفرج عن أوكتام بخموحميدوف بعد أن قضى ١٠ أيام رهن الاعتقال الإداري؛ ومما يُذكر أنه من المدافعين عن حقوق أقلية طشجيك في مدينة سمرقند.

وقبل بداية المؤتمر، اعتُقل ما لا يقل عن ستة من أنصار المعارضة في أوزبكستان، وهُدِّدوا بإلقاء القبض عليهم رسمياً إذا حاولوا حضور المؤتمر. وقد تم اعتقال عدد من المندوبين العائدين من المؤتمر لاستجوابهم في أوزبكستان؛ وفي تركمانستان قضى ما يقل عن ١٠ من أنصار المعارضة نحو أسبوع قيد الإقامة الجبرية في المترل، لمنعهم من حضور المؤتمر.

هذا وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية عبدومانوب بولاتوف من سجناء الرأي، وطالبت بالإفراج عنه فوراً وبلا شروط؛ كما طالبت المنظمة بإخلاء سبيل دعاة حقوق الإنسان التركمانيين. والجدير بالذكر أن منظمة العفو الدولية قد أوفدت مندوباً لحضور مؤتمر بيشكك. □

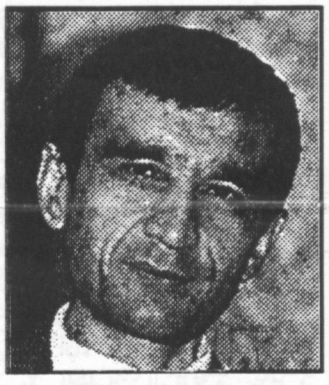

عبدومانوب بولاتوف

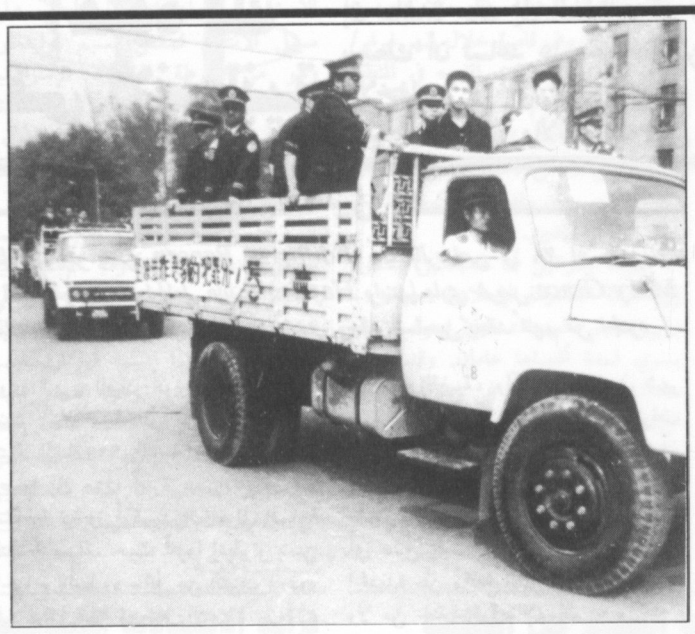

موكب من الشاحنات التي تحمل السجناء في طريقها إلى ساحة الإعدام بمدينة تشنغدو في أواخر عام ١٩٩٢ . وقد عُرضت هذه الصورة علناً في تشنغدو، ولكن المسؤولين المحليين أنكروا عرض السجناء المزمع إعدامهم على هذا النحو في المدينة. وحينما سألهم وفد أجنبي زائر عن هذا الأمر، ذكروا أن بعض المسؤولين المحليين قد دفعهم حماسهم المفرط إلى الأمر بمثل هذا الاستعراض.

سيراليون

إعدامات فورية عقب محاكمات جائرة

تم إعدام ٢٦ شخصاً رمياً بالرصاص في مدينة فريتاون عاصمة سيراليون، يوم ٢٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، وقد جرت هذه الإعدامات على نحو فوري، إذ جاء بعضها في أعقاب محاكمات سرية صارخة الجور، بينما لم يسبق البعض الآخر أي محاكمات على الإطلاق، حسبما يبدو. كما أُعدم ثلاثة آخرون - على الأقل - خارج نطاق القضاء؛ وتردد أن البعض تعرضوا للتعذيب قبل إعدامهم.

وكان الستة والعشرون قد أُدينوا وحُكم عليهم بالإعدام من قبل محكمة عسكرية استثنائية، تم تأسيسها قبل ذلك بثلاثة أسابيع. والظاهر أنهم اتُّهموا بالتورط في محاولات انقلاب زُعم أنها وقعت في نوفمبر/تشرين الثاني أو في ٢٨ ديسمبر/كانون الأول. وتقول مصادر غير رسمية أن بعض المتهمين لم تتم محاكمتهم على الإطلاق.

وقد اعتُقل المتهمون اعتقالاً انعزالياً، ولم يُسمح لهم بالاستعانة بمحامين، كما حُرموا من حقوقهم في الدفاع والاستئناف القضائي. ونُفِّذت أحكام الإعدام بعد سويعات من التصديق عليها من قبل «المجلس الوطني الحاكم المؤقت»، والذي يمثل الحكومة العسكرية التي استولت على الحكم في إبريل/نيسان ١٩٩٢ .

وقد تردد أن اثنين - على الأقل - من المتهمين قد قُتلوا قبل ٢٨ ديسمبر/كانون الأول، وهما: جيمس باميي كمارا، وهو رئيس شرطة سابق، وقائد الجيش السابق جيمس بيا كانو؛ وكلاهما رهن الاعتقال منذ إبريل/نيسان ١٩٩١ .

وكان ما لا يقل عن ثمانية آخرين ممن قُبض عليهم أو من تبحث عنهم السلطات، كانوا من بين المعرضين لخطر الإعدام الفوري. وقد حثت منظمة العفو الدولية الحكومة على أن تتيح محاكمة عادلة وعلنية لأي شخص آخر يُشتبه فيه، وأن تخفف أي أحكام أخرى بالإعدام. □

الصين

استمرار المذبحة القضائية

سجلت منظمة العفو الدولية مرة أخرى ارتفاعاً كبيراً في عدد أحكام الإعدام التي تم صدورها وتنفيذها في الصين؛ فعلى مدى عام ١٩٩٢، صدر حكم الإعدام ضد ما لا يقل عن ١٨٩١ شخصاً، ونُفِّذ الحكم فيما لا يقل عن ١٠٧٩ شخصاً.

وقد تم إعدام مئات آخرين في يناير/كانون الثاني ١٩٩٣، مع قرب حلول العام الصيني الجديد. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هذه الأرقام تقل بكثير عن العدد الحقيقي لأحكام الإعدام الصادرة والمنفذة، ولكن الإحصائيات الكاملة مصنفة على أنها من أسرار الدولة؛ كما أن السلطات الرسمية تضيق - فيما يبدو - على حرية نشر أنباء عن الإعدامات في أجهزة الإعلام الوطنية، إلا إذا نُشر مثل هذه الأنباء في سياق حملات معينة ضد الجرائم.

وجدير بالذكر أن ثلث الجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي الصيني يُعاقب عليها بالإعدام. وكثيراً ما تتسم المحاكمات بالجور الصارخ؛ فلا يُفترض في المتهمين البراءة، ولا يُسمح إلا لقلة منهم بالاتصال بمحامين، وحتى هذه الحالات القليلة يواجه المحامون عقبات وقيوداً شديدة تحد من سهولة الاطلاع على ملفات الشرطة، ومن القدرة على استجواب شهود الإثبات.

ويُحتجز السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في زنزانات منفصلة، حيث توضع أيديهم وأقدامهم في السلاسل والأصفاد، وذلك في حد ذاته ضرب من ضروب سوء المعاملة تحظره الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان بشكل محدد.

وكثيراً ما يتم عرض السجناء على الجماهير قبل إعدامهم في تجمعات حاشدة تُعقد للنطق بالأحكام، وذلك لإذلالهم على مرأى من الجموع الغفيرة. وفي كثير من الأحيان، يُنقل السجناء رأساً من مكان التجمع الجماهيري إلى ساحة الإعدام، في شاحنات مكشوفة تجتاز الشوارع الرئيسية. و«استعراضات الإعدام» هذه تمثل خرقاً للقانون، وكثيراً من ينكر المسؤولون وقوعها؛ غير أن الصور الفوتوغرافية لهذه الاستعراضات تُعرض على الملأ.

إن عدد من يُقتلون كل عام في الصين بموجب أحكام قضائية تصدر في أعقاب محاكمات فورية، ليفوق عدد من ماتوا في بكين خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٨٩؛ ومع ذلك فما تزال هذه المذبحة القضائية مستمرة في غفلة من المجتمع الدولي. □

ساعد بقلمك إخوة لك في الإنسانية

مناشدات عالمية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.
الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

الفلبين

قُتل إدِلبرتو بنسن Edilberto Bensen رميًا بالرصاص في ٢٨ أغسطس/آب ١٩٩١ هو وزوجته الحامل هايدي Haydee وابنتها ماري غريس Mary Grace البالغة من العمر ١٠ سنوات، على أيدي رجال مسلحين يُعتقد أنهم من الجنود.

روى شهود العيان أن حوالي ٢٠ رجلاً منهم اثنان مسلحان، ويُعتقد أنهم من كتيبة المشاة ٦١ التابعة لجيش الفلبين، وصلوا إلى منزل أسرة بنسن في مورسيا بمقاطعة نيغروز أوكسيدنتال حوالي الساعة التاسعة مساءً، حيث أمروا إدِلبرتو بنسن بالخروج وأمطروه بوابل من النيران فأردوه قتيلاً، كما قتلوا زوجته وابنته.

وكان إدِلبرتو وزوجته من النقابيين النشطاء، ويعتقد أقاربهم وجيرانهم أن هذا هو السبب الذي أدى إلى مقتلهما؛ فقد كان إدِلبرتو زعيماً إقليمياً «للاتحاد الوطني لعمال السكر»، في حين كانت زوجته هايدي عضواً في «اتحاد النساء العاملات».

وزعم مسؤولون عسكريون أن الأسرة لقيت مصرعها على أيدي «جيش الشعب الجديد»، وهو الجناح المسلح «للحزب الشيوعي بالفلبين»؛ وقالوا إن إدِلبرتو بنسن أثار حفيظة «جيش الشعب الجديد» بانضمامه إلى جماعة ميليشيا يستخدمها الجيش في عمليات مقاومة التمرد. ولكن عائلة بنسن وأصدقاءه نفوا هذه الادعاءات مؤكدين أن إدِلبرتو بنسن رفض الانضمام إلى الميليشيا. وقد أجرت اللجنة الرسمية المعنية بحقوق الإنسان تحقيقاً في هذه القضية، ولكنها ذكرت في شهر مارس/آذار ١٩٩٢ أن التحقيق قد توقف وتم «حفظ» ملف القضية. ويبدو أن اللجنة قد قبلت التبرير الذي قدمه الجيش بشأن مقتل أسرة بنسن. إلا أنه لم يُقدَّم أي دليل يثبت مسؤولية «جيش الشعب الجديد» عن واقعة القتل، لا من الجيش ولا من لجنة حقوق الإنسان.

■ يرجى كتابة مناشدة لإعادة فتح التحقيق في مقتل أسرة بنسن، ولتقديم الجناة إلى العدالة؛ تُرسل المناشدة إلى:

President Fidel Ramos, Malacañang Palace, Manila, Philippines. □

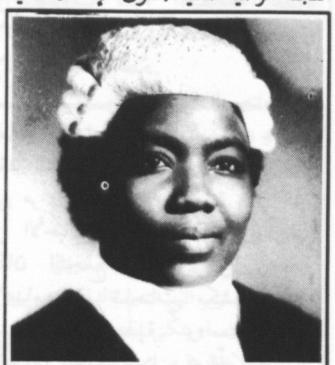

آخر الأنباء: في ٢٤ يناير/كانون الثاني أطلق سراح فيرا تشيروا، التي تبلغ من العمر الآن ٦٠ عاماً، بعد ١٢ عاماً قضتها في السجن في ملاوي، وهي أطول مدة سجن يقضيها سجين رأي في القارة الإفريقية بأسرها. أما زوجها أورتون تشيروا، الذي كان قد قُبض عليه معها عام ١٩٨١، فقد لقي حتفه في السجن قبل إطلاق سراح فيرا بثلاثة أشهر.

جيبوتي

علي برهان عارف Ali Aref Bourhan رئيس سابق يقضي حكماً بالسجن مدته ١٠ سنوات، صدر بعد محاكمة جائرة إلى أبعد أماد الجور، حيث أُدين بالتآمر للإطاحة بالحكومة؛ ويُعدُّ علي عارف برهان من سجناء الرأي.

قُبض على علي عارف برهان في يناير/كانون الثاني ١٩٩١ مع ما يزيد على ١٣٠ آخرين من أبناء قبيلة «عفار» واتُّهم بتزعم مؤامرة للإطاحة بحكومة الرئيس حسين جُليد أبتيدون. وقد حوكم علي عارف برهان أمام إحدى محاكم الأمن في يوليو/تموز ١٩٩٢، وحضر المحاكمة ممثل عن منظمة العفو الدولية بصفة مراقب. وفي تقرير نشرته منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، انتقدت المنظمة هيئة المحكمة انتقاداً شديداً لخرقها المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، حيث كان معظم القضاة موظفين حكوميين، وكانت هناك قيود على حقوق الدفاع، واستندت إدانة علي عارف برهان و١٣ متهماً آخر بصفة أساسية إلى أقوال انتُزعت تحت وطأة التعذيب.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن علي عارف برهان قد سُجن بسبب «مؤامرة» ملفقة لأن الحكومة كانت تعتبره خطراً حسبما يبدو. وحتى الآن لم تنظر المحكمة العليا في الاستئناف المقدم منه.

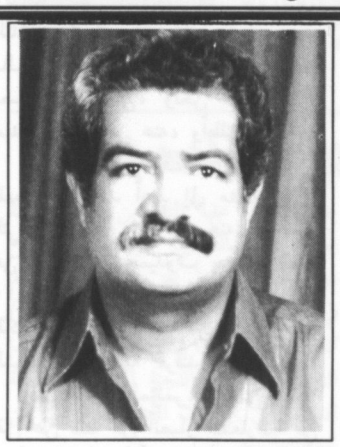

اعتُقل عزيز جاسم فيما يبدو لأنه لم يكتب مقالات مؤيدة للحكومة، وهو متزوج وله خمسة أطفال

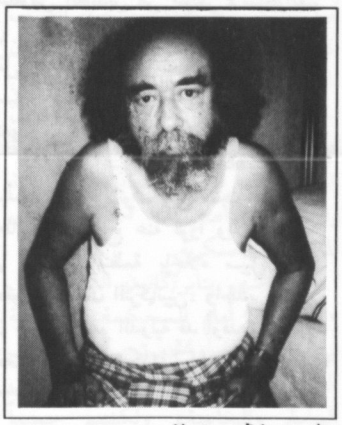

علي عارف برهان

يبلغ علي عارف برهان من العمر ٥٨ عاماً، وهو متزوج ولديه من الأبناء اثنان، وكان له نشاط سياسي على مدى الأعوام العشرين الأخيرة من الحكم الاستعماري الفرنسي، حتى صار رئيساً لمجلس الحكومة قبيل استقلال جيبوتي في عام ١٩٧٧ . ومنذ ذلك التاريخ صار من رجال الأعمال، ولكن من المعروف عنه أنه من معارضي حكم الحزب الواحد. وفي الانتخابات التي أُجريت في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ واشتركت فيها أحزاب متعددة، قاطع الكثير من معارضي الحكومة هذه الانتخابات فظلت السلطة في يد الحزب الحاكم.

■ يُرجى كتابة مناشدات تدعو للإفراج عن علي عارف برهان فوراً وبدون شروط، ثم إرسالها إلى:

S.E. Monsieur Hassan Gouled Aptidon/Président de la Republique/La Présidence/BP 6/Djibouti/République de Djibouti. □

العراق

عزيز السيد جاسم: كاتب شيعي في الحادية والخمسين من الناصرية، اعتُقل قرابة عامين، وسبب ذلك فيما يبدو أنه لم يكتب مقالات تؤيد الحكومة العراقية في أعقاب غزو الكويت. ولم ترد أنباء مؤكدة بشأن مصيره منذ يناير/تشرين الثاني ١٩٩٢ .

في ١٤ إبريل/نيسان ١٩٩١، قام عدد من أفراد قوات الأمن يرتدون ثياباً مدنية بالقبض على عزيز جاسم في بغداد، وهو كاتب وصحفي عراقي معروف كان عضواً في حزب البعث منذ عام ١٩٦٣ . واقتيد إلى مديرية الأمن العامة في بغداد حيث وُضع في الحبس الانفرادي وتعرض للتعذيب حسبما ورد. وطوال فترة تربو على عام لم تتلق أسرته أي أنباء عنه؛ ويبدو أن حالته الصحية كانت سيئة، فقد كان يعاني من مرض السكر ومرض في القلب. ووردت أنباء غير مؤكدة مفادها أنه نُقل إلى مقر المخابرات العراقية في بغداد في يوليو/تموز ١٩٩٢، وأنه سُمح له منذئذٍ بتلقي الزيارات العائلية بصفة منتظمة.

وقد قدم بعض الكتاب والصحفيين العرب مناشدات من أجل عزيز جاسم، وعلى الرغم من أن السلطات العراقية اعترفت بإلقاء القبض عليه، فقد رفضت الإدلاء بتفاصيل عن التهم المنسوبة إليه أو عن مصيره أو مكانه في الوقت الحالي.

وقد ألف عزيز جاسم كتباً عديدة تتناول موضوعات مثل حقوق المرأة والقضية الكردية، وقام بتحرير وكتابة مقالات في شتى المطبوعات التي تصدرها الحكومة، ومن بينها «القادسية»، و«الغد» و«الثورة». وقد اعتُقل لفترة وجيزة في الماضي من جراء كتاباته حسبما ورد.

■ نظراً للعقوبات المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة، يُرجى منكم كتابة رسائل تتسم بالتهذيب تناشدون فيها السلطات أن توضح مصير عزيز السيد جاسم ومكانه ووضعه القانوني، ثم إرسالها إلى الممثل الدبلوماسي للعراق أو ممثل المصالح العراقية في بلدكم. □

☚ تنبيه: لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم

باراغواي

سجلات سرية تكشف النقاب عن مصير السجناء

اكتُشفت أدلة دامغة تثبت مسؤولية كبار رجال الشرطة والحكومة عن تعذيب المعارضين السياسيين وقتلهم و«اختفائهم» على مدى الأعوام الأربعة والثلاثين لحكم الرئيس ستروبسنر.

ففي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، عثر قضاة المحاكم الجنائية على آلاف الوثائق التي جمعتها وحدة الاستخبارات البوليسية «جـ»، في أحد مراكز الشرطة يقع على مشارف العاصمة أسونسيون ويُعتقد أن هذه الوثائق تتضمن معلومات عن مصير عشرات من المنشقين السياسيين الذين يُعتقد أنهم عُذِّبوا وقُتلوا على أيدي عملاء وحدة الاستخبارات «جـ».

وتظهر أسماء العديد من الشخصيات السياسية المعارضة ممن تردد أنهم «اختفوا» خلال السبعينيات - تظهر في قوائم السجناء المحتجزين في مقر وحدة الاستخبارات «جـ»، حيث تحمل القوائم تواريخ القبض، ولكنها لا تحمل تواريخ الإفراج عن المقبوض عليهم؛ وقد درجت السلطات البارغواية على إنكار معرفتها باعتقال السجناء «المختفين».

وفي زيارة ثانية قام بها قضاة المحاكم الجنائية للمكان المذكور في يناير/كانون الثاني، اكتشفوا عشرات من وثائق إثبات الهوية الشخصية مدفونة في فناء مركز الشرطة؛ وتردد أن بعض هذه الوثائق تخص أشخاصاً «اختفوا» خلال فترة حكم ستروبسنر.

وفي أعقاب اكتشاف سجلات وحدة الاستخبارات «جـ»، بدأ المدعي العام الدكتور لويس إسكوبار فاييا في الإجراءات اللازمة لإصدار أمر بالقبض على الجنرال ستروبسنر، وطلب تسليمه من جانب البرازيل حيث يقيم منذ خلعه في عام ١٩٨٩. □

إسرائيل/جنوب لبنان

إبعاد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني

أبعدت السلطات الإسرائيلية في السابع عشر من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ ما يزيد عن ٤٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى لبنان؛ وظل هؤلاء المبعدون مقيمين في ظروف قاسية خلال شهر فبراير/شباط في معسكر مؤقت أقاموه في المنطقة الواقعة بين «الحزام الأمني» الذي تسيطر عليه إسرائيل بالاشتراك مع جيش جنوب لبنان الموالي لها من ناحية وسائر لبنان من ناحية أخرى. وقد رفضت الحكومة اللبنانية قبول هؤلاء المبعدين.

وتؤكد إسرائيل أن المبعدين ينتمون إلى حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وإلى تنظيم «الجهاد»، وأن إجراء الإبعاد يسري لمدة أقصاها عامان. وقد أيدت محكمة العدل العليا في إسرائيل أوامر الإبعاد، وفيما بعد صرحت إسرائيل بأن ١٦ من المبعدين قد أُبعدوا خطأً، ومن ثم يمكنهم الرجوع؛ ومعظم هؤلاء ستوجه إليهم تهم عند عودتهم أو سيستمرون في قضاء أحكام بالسجن.

ومما يُذكر أن منظمة العفو الدولية كانت قد ناشدت الحكومة الإسرائيلية ألا تقوم بإبعاد أي فلسطيني على سبيل الانتقام لمقتل نسيم توليدانو، وهو من شرطة الحدود الإسرائيلية وكانت منظمة «حماس» قد أخذته رهينة في ١٣ ديسمبر/كانون الأول، ثم قتلته. وقد أدانت منظمة العفو الدولية قتله.

وبعد عملية الإبعاد، أهابت منظمة العفو الدولية بالحكومة الإسرائيلية السماح للمبعدين بالعودة للأراضي المحتلة سالمين، حيث ينبغي إطلاق سراحهم، أما إذا اشتُبه في ارتكابهم أي جرائم، فينبغي توجيه التهم إليهم وسرعة تقديمهم لمحاكمة عادلة. كما طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة اللبنانية أن تقدم للمبعدين أي حماية يطلبونها بسبب إبعادهم. □

بيرو

إبراء ساحة صحفي

أُبرئت ساحة صحفي من سجناء الرأي يُدعى ماغنو سوسا روخاس، في أوائل فبراير/شباط، لعدم كفاية الأدلة على اتهامه بالإرهاب، وهي تهمة تعتقد منظمة العفو الدولية أنها باطلة. وكانت هذه التهمة آخر حلقة في سلسلة من المحاولات العديدة لردعه عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والكتابة عنها.

وكان ماغنو سوسا قد اعُتقل في سبتمبر/أيلول ١٩٩٢، واتُّهم بأنه على صلة «بالحزب الشيوعي في بيرو» المعروف باسم «الطريق المضيء»، وهو من جماعات المعارضة المسلحة. وفي أغسطس/آب، أصدرت القيادة العسكرية السياسية بإقليم أياكوتشو بياناً اتهمته فيه «بالسعي لإثبات تورط رجال الجيش في أفعال لا تتفق وعملية إحلال السلام والأمن»؛ وانتقد البيان مقالاً كان ماغنو سوسا قد نشره شاجباً فيه قيام الجيش بخطف أحد المدرسين وقتله.

وكانت تلك هي المرة الثانية التي يُعتقل فيها ماغنو سوسا؛ ففي أغسطس/آب اتهم بالإرهاب واعتُقل بضعة أسابيع، ثم أُفرج عنه لعدم كفاية الأدلة. كما تلقى عدة تهديدات بقتله من جماعات شبه عسكرية يُعتقد أنها على صلة بالجيش. وفي يونيو/حزيران ١٩٩١، أرغمت جماعة شبه عسكرية العاملين بإذاعة واري في هوامانغا بإقليم أياكوتشو، على بث تهديد بقتل ماغنو سوسا. وبعد ذلك انتقل ماغنو إلى العاصمة ليما، ولكنه ظل يتلقى تهديدات بالقتل؛ وفي إحدى المرات توقفت سيارة بجانبه، وأخبره سائقها أنه سيكون آمناً على نفسه إذا لزم الصمت. وقد حثت منظمة العفو الدولية الحكومة مراراً على ضمان سلامة ماغنو سوسا. □

شيلي

المحكمة العليا تؤيد إفلات الجناة من العقاب

أصدرت المحكمة العليا الشيلية قراراً في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢ بنقل التحقيق في «اختفاء» ألفونسو تشا نفرو أوبارس إلى المحاكم العسكرية، وقوبل القرار بانتقادات واسعة النطاق؛ بل اتهم بعض نواب البرلمان هيئة المحكم العليا بخرق الدستور.

ففي ظل الحكم العسكري «اختفى» ما يزيد عن ١٠٠٠ شخص في شيلي، ووقع معظم حالات «الاختفاء» في السبعينيات، وكانت «إدارة الاستخبارات الوطنية» هي المسؤولة عن الكثير من هذه الحالات. وقد أفلت المسؤولون عن ذلك من يد العدالة إذ اتخذت المحاكم العسكرية قانون العفو الصادر عام ١٩٧٨ وسيلة لعرقلة التحقيقات.

وعندما أعادت شيلي الحكم المدني في عام ١٩٩٠، كان المأمول أن تعيد المحكمة العليا - التي درجت على تأييد أحكام المحاكم العسكرية - تفسير بعض القرارات السابقة بشأن قانون العفو؛ غير أن هذا الأمل لم يدم طويلاً.

وقد «اختفى» ألفونسو تشانفرو عام ١٩٧٤، وهو طالب فلسفة وزعيم «حركة اليسار الثوري»؛ وقد عُدَّت التحقيقات في «اختفائه» بمثابة اختبار لقدرة نظام القضاء الشيلي على التعامل بكفاءة مع حالات «الاختفاء». وقد أثنى الكثيرون على القاضية المدنية التي نظرت القضية، إذ استجوبت بعض كبار رجال «إدارة الاستخبارات الوطنية»، وأدى التحقيق الذي أجرته إلى التوصل إلى أوزفالدو رومو وهو عميل سابق «لإدارة الاستخبارات الوطنية»، وشاهد رئيسي في القضية، وكان يعيش في البرازيل حتى أُعيد إلى شيلي في العام الماضي.

ولا يبعث قرار المحكمة العليا على الأمل في تقديم المسؤولين عن «اختفاء» ألفونسو تشانفرو إلى العدالة، وفي إجلاء الغموض الذي يكتنف العديد من القضايا الأخرى. □

لبنان

اتهام ١١ شخصاً بإصدار منشورات

ظل أربعة أشخاص على الأقل، يُحتمل أن يكونوا من سجناء الرأي، رهن الاعتقال في بيروت في شهر يناير/كانون الثاني، وتردد أنهم من مؤيدي العماد ميشال عون الذي يقيم في المنفى.

وكان الأربعة ضمن نحو ٢٠٠ شخص قبض عليهم الجيش عقيب الاحتفال بالعيد القومي لاستقلال لبنان في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢؛ ومن المعتقد أن معظم الآخرين المقبوض عليهم قد أُخلي سبيلهم.

ويبدو أن الأربعة، وهم خوزيه عفيف وإميل الهاشم ونعمان أنطوان ومنصور سفير، قد وُجِّهت إليهم تهم تتعلق بمنشور وُزِّع في يوم عيد الاستقلال، ودعا إلى «الاستقلال الحقيقي» للبنان، وإلى إخراج القوات العسكرية الأجنبية من البلاد. وهناك سبعة آخرون يواجهون اتهامات ولكن تم الإفراج عنهم بكفالة.

وقد تردد أن بعض المعتقلين تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء استجوابهم.

وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى إطلاق سراح الأحد عشر شخصاً إذا كانوا محتجزين لغير ما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، كما دعت منظمة العفو الدولية إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الأشخاص من التعذيب وسوء المعاملة. □

كمبوديا

تزايد الاغتيالات السياسية

تزايدت الاغتيالات السياسية والاعتداءات بالقنابل على مكاتب الأحزاب السياسية المعارضة بصورة حادة في كمبوديا في أواخر عام ١٩٩٢، بينما بدأ الناخبون في تقييد أسمائهم استعداداً للانتخابات المزمع انعقادها في مايو/أيار ١٩٩٣، وفتحت الأحزاب فروعاً لها في المقاطعات. وتتولى «السلطة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في كمبوديا» (أنتاك) الإشراف على إدارة شؤون البلاد خلال فترة الاستعداد للانتخابات.

وخلال زيارة قامت بها منظمة العفو الدولية لكمبوديا في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، وثقت المنظمة تزايد العنف السياسي؛ وفي إحدى الحالات ذكرت أرملة أحد النشطاء السياسيين لمنظمة العفو الدولية أنها تعرفت على قاتلي زوجها وهم من جنود دولة كمبوديا.

وقد حثت منظمة العفو الدولية حكومة دولة كمبوديا على التعاون مع «أنتاك» في التحقيق في هذه الوقائع، وضمان تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وقد قُتل ما لا يقل عن ٣٩ من المدنيين من أصل فيتنامي المقيمين في كمبوديا، واختُطف ١١ آخرون على يد قوات «حزب كمبوتشيا الديمقراطية» (أو الخمير الحمر) في عام ١٩٩٢ . ففي ٢٧ ديسمبر/كانون الأول دخلت قوات الخمير الحمر قرية في وسط مقاطعة كوميونغ شهناهغ، وطلبت من القرويين الإرشاد عن أولئك الذين ينحدرون من أصل فيتنامي، وقتلت ١٣ منهم بينهم أربعة أطفال. كما قُتل مواطنان كمبوديان وجُرح ١٣ شخصاً.

وتشعر المنظمة ببالغ القلق إزاء النمط من الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان. ودعت المنظمة الخمير الحمر إلى توضيح أمر المختطفين الأحد عشر، وإلى وضع حد لأعمال القتل المتعمد والتعسفي. □

لاوس

حراً بعد ١٧ عاماً

كان خامفان براديث في الأربعين من العمر حينما اعتقلته سلطات لاوس بعد انتهاء الحرب في الهند الصينية عام ١٩٧٥؛ وهو موظف حكومي سابق بدأ في قرض الشعر واعتنق المسيحية خلال فترة اعتقاله، حيث قضى الإحدى عشرة سنة الأخيرة - على الأقل في معسكر سوب ثان «للتوعية» الواقع في مقاطعة هوا فانه النائية في شمال شرقي البلاد. ولم تُوجَّه إليه تهمة أو يُقدَّم للمحاكمة قط، وكان يتعيّش على ما يقدمه له أصدقاؤه وأقاربه من عون، وعلى صيد الأسماك، إلى جانب القدر الضئيل من المؤن الذي يقدم في المعسكر، مثله في ذلك مثل غيره من المعتقلين.

وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، نُقل خامفان براديث جواً إلى العاصمة فينتياني لإجراء فحص طبي تمهيداً للإفراج عنه بصورة رسمية ونهائية. والآن وقد بلغ السبعة والخمسين، يبدو عليه الوهن والهزال؛ وقد تبنت منظمة العفو الدولية حالته باعتباره سجين رأي منذ ١٠ سنوات. ولايزال سجين رأي آخر - وربما يكون آخرون - محتجزاً في سوب بان، وهو ثوك شوكبنغبون البالغ من العمر ٦٧ عاماً، وهو موظف حكومي سابق اعتُقل في عام ١٩٧٥، ولم توجه إليه أي تهمة بصورة رسمية. □

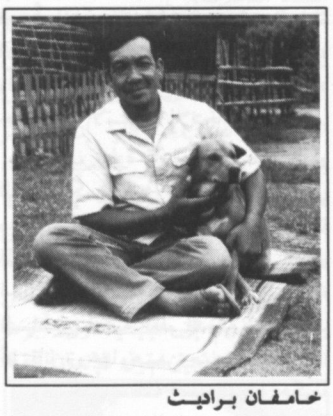

خامفان براديث

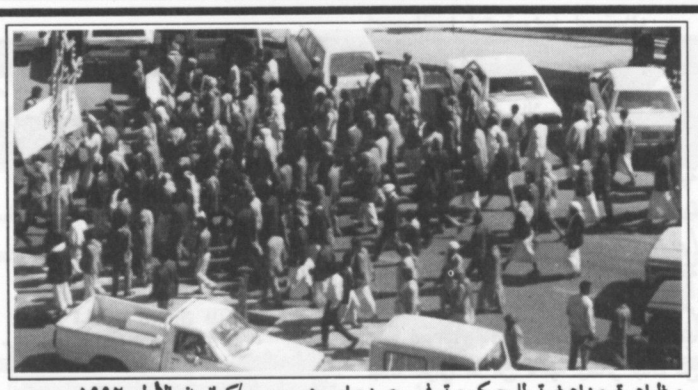

مظاهرة مناهضة للحكومة في صنعاء، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢

اليمن

قتل المتظاهرين وتعذيبهم

قتلت قوات الأمن ١٥ شخصاً على الأقل خلال مظاهرات مناهضة للحكومة وقعت في تعز وإب والحديدة وصنعاء في شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢؛ كما قُبض على أكثر من ١٠٠٠ شخص عُدَّ بعضهم من سجناء الرأي.

وقد قامت المظاهرات احتجاجاً على رفع أسعار السلع الأساسية والسياسة الاقتصادية العامة التي تنتهجها الحكومة.

وكان بعض هؤلاء المعتقلين قد أُلقي القبض عليهم بعد المظاهرات بعدة أيام، فمنهم عدد كبير من الطلبة، وإن كان من بين المعتقلين أيضاً الموظفون والعمال ورجال الجيش.

وأُطلق سراح معظم المعتقلين بدون اتهام خلال أيام، بينما ظل ٥٠ شخصاً على الأقل محتجزين في نهاية عام ١٩٩٢؛ وكان من بين هؤلاء ضابطان بالقوات الجوية، هما: محمد يحيى الصبري وسرحان المحيا اللذان وضعا قيد الحجز الانعزالي في معتقل المخابرات العسكرية في صالة بمدينة تعز.

وفضلاً عن القتلى جُرح عشرات المتظاهرين عندما أطلقت قوات الأمن النار عليهم، وسقط بين الضحايا طالب جامعي يُدعى خالد محمد، إذ يبدو أن جندياً أطلق عليه النار من مسافة قريبة عندما سعى للحيلولة دون إلقاء القبض على أحد زملائه في تعز. وظل خالد محمد في حالة حرجة بالمستشفى حتى شهر يناير/كانون الثاني ١٩٩٣ . وحتى نهاية هذا الشهر، لم تكن اللجنة البرلمانية المشكلة للتحقيق في حوادث القتل قد فرغت من تحقيقاتها بعد.

وتردد أن المعتقلين تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة على نطاق واسع؛ إذ ورد أن طالباً جامعياً يُدعى محمد فرحان التبعي أُصيب بكسر في الفك من جراء الضرب الذي كابده في معتقل قريب من ميدان السبعين على مشارف مدينة صنعاء. وفي الحديدة قيل إن فؤاد محمد الفقيه، وعادل محمد الكحلاني، وكلاهما من جنود البحرية، تعرضا للصدمات الكهربائية والضرب المتواصل أثناء احتجازهما لدى المخابرات العسكرية.

وفي شهر يناير/كانون الثاني، مثل ٢٠ معتقلاً أمام المحكمة الابتدائية في صنعاء، ووُجِّهت إليهم تهم القتل الخطأ وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة، ولكنهم جميعاً أنكروا هذه التهم، وأكدوا أن أقوالهم كانت قد انتزعت منهم بالإكراه. □

تركيا

اكتشاف أجهزة للتعذيب

أعلنت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي أنها اكتشفت أدلة وافية تشير إلى «استمرار وتفشي التعذيب وغيره من صنوف الإيذاء الشديد الذي يتعرض له المحتجزون لدى الشرطة في تركيا، وأن مثل هذه الأساليب تُطبَّق على المشبوهين الجنائيين وعلى غيرهم من المحتجزين بموجب أحكام قانون مكافحة الإرهاب». وتؤكد هذه الاستنتاجات رأي منظمة العفو الدولية الذي مابرحت السلطات التركية تنكره بشدة منذ أكثر من ١٠ سنوات.

واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب - التي أنشأها مجلس أوروبا وتُعدُّ تركيا عضواً فيه - لها الحق في تفقُّد أي معتقل في البلاد التي صادقت على الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب.

وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، زارت اللجنة تركيا عدة مرات، وقامت بزيارات مفاجئة لمركز الاستجواب حيث اكتشفت أجهزة يبدو أنها تُستخدم في تعذيب المشتبه فيهم.

ففي مقر الشرطة بأنقرة، وجد مبعوثو اللجنة الأوروبية إطاراً مزوداً بأحزمة يبدو أنه يُستخدم في تقييد المعتقلين أثناء تعذيبهم بالصدمات الكهربائية؛ كما وجدوا في مقر الشرطة في ديار بكر أجهزة تُستخدم لتعليق المعتقلين من أذرعهم؛ وهذا أسلوب من أساليب التعذيب التي وثقتها منظمة العفو الدولية.

وقد صرحت اللجنة بأن اكتشافها هذه الأجهزة «أثار ذهولاً شديداً لدى ضباط الشرطة الموجودين عندئذٍ؛ فأعرب بعضهم عن الأسف، بينما اتخذ آخرون موقف التحدي». □

باكستان

الاعتقال والتعذيب عقب المظاهرات

ألقي القبض في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ على آلاف النشطاء السياسيين في باكستان خلال مظاهرات مناهضة للحكومة. وتردد أن التعذيب وسوء المعاملة في حجز الشرطة قد لحقا بما لا يقل عن ١٢ صحفياً كانوا يقومون بتغطية المظاهرات، وعشرات من معارضي الحكومة البارزين الذين اشتركوا في هذه المظاهرات.

في إسلام آباد تعرضت مراسلة لصحيفة «ذي نيوز» تُدعى ماريانا بابار للضرب في حجز الشرطة؛ أما سلمان تيسير، وهو من الأعضاء البارزين في «حزب الشعب الباكستاني»، فقد عُلِّق مقلوباً وضُرب بعصي مطاطية، في حين تعرض سهيل مالك رئيس «حزب الشعب الباكستاني»، للركل في خصيته وللضرب بعصي مكهربة بعد القبض عليه أثناء مظاهرة سلمية يوم ٢٢ ديسمبر/كانون الأول.

ومن المعتقد أن من بين هؤلاء المعتقلين عدة مئات من سجناء الرأي؛ ومن بينهم ١٢ عضواً بإحدى جماعات رصد حقوق الإنسان المحلية. وبحلول أواخر شهر يناير/كانون الثاني كان معظم المعتقلين قد أُفرج عنهم، ولكن ظل أكثره من ١٠٠ شخص رهن الاعتقال.

ومنذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ تعرض معارضو الحكومة، ومن بينهم سجناء الرأي، للاعتقالات الجماعية مراراً في ظل حكومة رئيس الوزراء ميان نواز شريف، وتعرض عشرات المعتقلين للتعذيب.

راجع الوثيقة المعنونة: «باكستان: اعتقال النشطاء السياسيين وتعذيبهم». □

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).